

النهى المطلق هل يدل على فساد المنهى عنه؟ دراسة تطبيقية

د/نجم الدين علي رشيد الديقاني
جامعة الايمان - اليمن

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام
سيدنا، ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان
إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن باب النهي من الأبواب المهمة في
أصول الفقه وذلك أن الشارع عندما يوجه
خطابه للمكلفين يكون بالأمر والنهي، ولأن
معرفة الأمر والنهي تؤدي إلى معرفة الأحكام
بها، ويتميز الحلال من الحرام، ولأن الأمر
والنهي من أشد ما تقع الحاجة إليه، وهما
داخلان في عامة المخاطبات التي تدور بين
الناس، ونقل ذلك أكثر العلماء من أي قسم
من أقسام الكلام.

ولذلك نرى بعضاً من علماء الأصول
جعلوهما في مقدمة الموضوعات الأصولية
التي كتبوها منهم : الإمام أبو الحسين
البصري^(١)، والإمام البزدوي^(٢)، والإمام
المرغيني^(٣)، والإمام أبو إسحاق
الشيرازي^(٤)، وابن السمعاني^(٥).

والأمر مقدّم على النهي في الذكر، وسبب
تقديم الأمر على النهي، لأن الأمر طلب إيجاد
الفعل، أما النهي فهو طلب الاستمرار على
عدم الفعل، فقدّم الموجود على المعدوم.
سبب اختياري لهذا الموضوع :

لما تقدم رأيت أن يكون موضوع هذا البحث
: (النهي المطلق هل يقتضي فساد المنهى عنه
؟ دراسة تطبيقية)، وذلك لكثرة اضطراب
العزو فيها إلى العلماء والتطبيق عليها لكي
أتتبع الأقوال فيها في كتبهم الأصولية، وأبين
ما هو الصحيح منها من غيره، وأعزو كل
قول إلى قائله من مصادر مذهبه، بأدلته،
مع بيان الراجع منها ، كما سأذكر تطبيقات
فقهية على هذه المسألة مع بيان أدلة كل
قول، والراجع منها، ففعلت ذلك طمعاً في
رضاء الله ، وإسهاماً في خدمة شريعتنا ،
فنسأله سبحانه أن يجنبنا الزلل في القول
والعمل.

خطة البحث :

يشتمل البحث على مقدمة، وثمانية

ومنه قوله تعالى : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى) ^(٨) ، أي : لأصحاب العقول.

وإنما سمي العقل نهية لأنه ينهي صاحبه عن الوقوع فيما يخالف الصواب ويمنعه عنه. والنهي أيضاً : طلب الامتناع عن الشيء. ^(٩) ومن معاني النهي أيضاً : الغاية ، فالنون والهاء والياء أصل صحيح يدل على غاية وبلوغ ومنه أنهيت إليه الخبر بلغته إياه ونهاية كل شيء غايته. ^(١٠)

الفرع الثاني : تعريف النهي اصطلاحاً : التعريف الأول : قول القائل لغيره : لا تفعل على جهة الاستعلاء إذا كان كارهاً للفعل، وغرضه أن لا يفعل، أبو الحسين البصري ^(١١).

التعريف الثاني : هو القول الدال على طلب الامتناع من الفعل على جهة الاستعلاء، وبه قال التلمساني ^(١٢).

التعريف الثالث : لا تفعل أو اسمه حتماً على وجه الاستعلاء وبه قال ابن الهمام ^(١٣). التعريف الرابع : هو القول الذي يستدعي به ترك الفعل فمن هو دونه وبه قال أبو إسحاق الشيرازي ^(١٤).

التعريف الخامس : هو استدعاء ترك الفعل بالقول ممن هو دونه وبه قال ابن السمعاني ^(١٥).

التعريف السادس : هو القول الدال

مطالب، وخاتمة.
المقدمة :

وتشتمل على خطة البحث، وسبب اختيار الموضوع.

المطلب الأول :

تعريف النهي.

المطلب الثاني :

صيغ النهي ووجوه استعمالاته

المطلب الثالث : موجب النهي.

المطلب الرابع :

معنى الصحة، والبطلان، والفساد.

المطلب السادس :

تقسيمات الفعل المنهي عنه.

المطلب السابع :

النهي المطلق هل يقتضي فساد المنهي عنه.

المطلب الثامن :

تطبيقات فقهية لهذه المسألة.

الخاتمة :

وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال بحثه.

المطلب الأول : تعريف النهي

الفرع الأول : تعريف النهي لغة : مصدر

نهى أو نهاه فهو ينهاه نهياً ، وهو ضد الأمر، ونقيضه ^(١).

وهو المنع يقال نهاه عن كذا أي منعه عنه

ومنه سُمِّي العقل النُّهْيَة وجمعه : نُهْي ^(٢) ،

بالوضع على ترك الفعل ،وبه قال ابن السبكي والأسنوي^(١٦).

والملاحظ يجد اختلاف علماء الأصول في اشتراط الاستعلاء في النهي يرجع ذلك إلى (الأمر) فمن اشترط (الاستعلاء)^(١٧) في الأمر، اشترطه في النهي ومن لم يشترطه في الأمر، لم يشترطه في النهي.

والصحيح أن الأمر، والنهي لا يسميان أمراً ونهياً على الحقيقة إلا باشتراط الاستعلاء؛ لأن النهي بدون استعلاء لا يسمى نهياً على الحقيقة، وإنما يسمى دعاء لأن صيغته صادرة من أدنى إلى أعلى، أو التماساً؛ لأنه طلب كف من مساو إلى من يساويه في الرتبة.

أمّا التعاريف التي اشترطت الاستعلاء فإنها وإن اختلفت ألفاظها إلا أن المعنى العام لا يختلف، ويجمعها هذا التعريف: (لفظ يدل على طلب الكف عن الفعل حتماً على جهة الاستعلاء بغير لفظ كف ونحوه) .

شرح التعريف :

(لفظ) : احتراز عما ليس بكلام، فيخرج الإشارة لأنها لا تسمى قولاً.

(يدل على): يخرج الألفاظ التي لا دلالة فيها على شيء.

(طلب الكف عن الفعل) : احتراز من الأمر، لأنه طلب إيقاع الفعل وإيجاده. (حتماً) ليخرج الكراهة ونحوها.

(على جهة الاستعلاء) : يخرج (الدعاء) لأن صيغته صادرة من أدنى إلى أعلى.

ويخرج (الالتماس) لأنه طلب كف من مساو إلى من يساويه في الرتبة.

(بغير لفظ كف ونحوه) لأن هذه أوامر وإن كان معناها الترك إلا أنها ليست نواهي.

المطلب الثاني: صيغ النهي ووجوه استعمالها

الفرع الأول: صيغ النهي

للنهي صيغ تدل عليه منها ما يلي :

١- الفعل المضارع المقرون بلا الناهية : كقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)^(١٨).

٢- لفظ النهي : كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)^(١٩).

٣- صيغة الأمر الدالة على النهي : كقوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرُّجُسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ)^(٢٠).

٤- الخبر المقصود به النهي سواء أكان جملة فعلية كقوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَمَلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ)^(٢١) ، أم كان جملة اسمية كقوله تعالى: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)

٢. الكراهة : كقوله صلى الله عليه

وسلم: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء) (٢٩).

٣. التهديد : كقول الأب لابنه : لا تمتثل

أمري. اعملوا شئتم

٤. التحذير : كقوله تعالى: (وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٣٠)

٥. الإرشاد : كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ) (٣١).

٦. الدعاء : كقوله تعالى: (رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا) (٣٢).

٧. الالتماس : كقولك لمن يساويك : لا تفعل.

٨. التسوية : كقوله تعالى: (اضْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا) (٣٣).

٩. التحقير : كقوله تعالى: (لَا تَمْدُدْ عَيْنَيْكَ

(٣٤) أي : ولا تمدن عينيك لحقارتها.

١٠. بيان العاقبة : كقوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ

اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ) (٣٥).

١١. اليأس : كقوله تعالى: (لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ

كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (٣٦).

المطلب الثالث : موجب النهي

ذكرنا أن صيغة النهي ترد في استعمالات

٥- نفي الحل وذلك كقوله تعالى: (لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا) (٣٧).

هائمه:

قد يأتي التعبير عن طلب ترك الفعل في القرآن والسنة كما هو أيضاً في أساليب العرب بعبارات أخرى غير ما ذكر منها :

١. وصف الفعل بأنه جور وظلم : كقوله سبحانه: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا) (٣٨)، ومثل: قوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا) (٣٩)

٢. أن هذا الفعل لا يحبه الله : كقوله تعالى (وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْصِرْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ) (٤٠)

٣. النص على تحريمه : كقوله صلى الله عليه وسلم : (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا) (٤١).

إلى غير ذلك من الأساليب الموجودة في ثنايا القرآن والسنة.

الفرع الثاني: وجوه استعمال صيغة النهي:

يستعمل النهي في عدة معان منها:

١. التحريم : كقوله تعالى (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) (٤٢).

أهل اللغة لعدة معان، منها : التحريم، والكراهة والتحذير، والإرشاد، وبيان العاقبة، والدعاء وغيرها.

وقد اتفق الأصوليون في أنها مجاز فيما عدا التحريم والكراهة، ولكنهم اختلفوا في أيهما تكون حقيقة؟ على عدة أقوال نذكر منها (٢٧) :

١- أقوال العلماء

القول الأول : إنَّ النهي حقيقة في التحريم وبه قال الجمهور (٢٨).
واستدلوا :

١. بأن السيد من العرب إذا قال لعبده لا تفعل كذا فخالفه استحق التوبيخ والعقوبة فدل على أن إطلاقه يقتضي التحريم (٢٩).
٢. إنَّ العقل يفهم من الصيغة المجردة من القرينة : الحتم ولزوم الامتناع، وذلك دليل الحقيقة (٣٠).

٣. وإنَّ الصحابة والعلماء السابقين استدلوا بصيغة النهي المجرد عن القرائن على الحظر والتحريم (٣١).

٤. قوله تعالى: (وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَأَنْتَهُوا) (٣٢)، أمر بالانتهاء عن المنهى عنه

والأمر للوجوب، فكان الانتهاء عن المنهى واجباً، وذلك هو المراد من قولنا : النهي للتحريم (٣٣).

القول الثاني : إنَّ النهي حقيقة في

الكراهة، وبه قال بعض الشافعية (٣٤).
واستدلوا على أن النهي للكراهة حقيقة لا للتحريم؛ لأنها يقين فحَمِلَ عليه ولم يُحْمَلْ على التحريم إلا بدليل؛ لأنَّ النهي إنما يدل على مرجوحية المنهى عنه، وهذا لا يقتضي التحريم، بل الكراهة (٣٥).

القول الثالث : إنها مشتركة بين التحريم والكراهة إما اشتراكاً لفظياً أو معنوياً. وعليه بعض الأصوليين (٣٦).

واستدلوا : أنَّ النهي ورد في اللغة وفي الشرع لكل من المعنيين، فلا يتعين أحدهما إلا بقرينة، وإلا كان حمل النهي على أحدهما ترجيحاً من غير مرجح.

القول الرابع : إنَّ صيغة النهي تكون للتحريم إذا كان الدليل قطعياً، وللكرهية إذا كان الدليل ظنياً وبه قال الحنفية (٣٧).

القول الخامس : إنَّ النهي لا يقتضي التحريم ويُتوقف فيه إلى أن يرد الدليل، وبه قالت الأشعرية (٣٨).

واستدلوا : بأن هذه الصيغة ترد ويراد بها التحريم وترد والمراد بها الكراهة فلا تحمل على واحد منهما إلا بدليل (٣٩).

٢- الراجع

والراجع هو القول الأول إنَّ النهي حقيقة في التحريم.

٣- أسباب الترجيح

لطلب الكف سواءً كان حتمياً أو غير حتمي
ليشمل الحرام والمكروه والقرائن هي التي
تعين.

المطلب الرابع:

معنى الصحة والبطلان والفساد

قبل أن نتعرض لذكر أقوال العلماء في دلالة
النهي على فساد المنهي عنه وعدم دلالته،
لابد لنا من توضيح معاني كل من الصحة
والبطلان والفساد، لأنه لا بد من تصورهما
قبل الحكم على الأفعال بها.

الفرع الأول: معنى الصحة

(أ) الصحة لغة : صح يصح بالكسر
خلاف السقم، وذهب المرض، وقد صح
فلان من علته واستصح^(٥٢). وأيضاً الصَّحاح
بالفتح فيقال: صحيح الأديم و صحاح الأديم
بمعنى أي غير مقطوع، وهو أيضاً البراءة من
كل عيب^(٥٣)

(ب) الصحة اصطلاحاً : ترتيب المقصود
من الفعل عليه^(٥٤). وعرفها البيضاوي بأنها
(استتباع الفعل غايته)^(٥٥).

وقال ابن الهمام : هي (اندفاع وجوب
القضاء)^(٥٦).

وأما الغاية في العبادات فهي عند الفقهاء
سقوط القضاء، وعند المتكلمين موافقة
الأمر.

فالعبادات : إن جاءت مستوفية لأركانها

١. لما استدل به أصحاب القول الأول
٢. أما ما استدل به أصحاب القول الثاني
والثالث فيجيب عليهم: بعدم التسليم به،
بل إن السابق إلى الفهم عند التجرد عن
القرينة الصارفة هو التحريم^(٥٠).

٣. أما أصحاب القول الرابع فيجيب عليهم
: بأن النزاع إنما هو في طلب الترك وهذا
طلب قد يستفاد بقطعي فيكون قطعياً
وقد يستفاد بظني فيكون ظنياً، فلا أثر
لقطعية الدليل وظنيته في إفادة التحريم
أو عدمه، بل المنهي عنه قد يكون محرماً
قطعاً لقطعية دليله، وقد يكون محرماً
ظناً لظنية دليله^(٥١).

٤. أما ما استدل به أصحاب القول الخامس
فيجيب عليهم: أن هذا يبطل باسم البحر
فإنه يرد والمراد به الماء الكثير المجتمع
ويرد والمراد به الرجل السخي أو العالم
ثم إطلاقه يحمل على الماء الكثير المجتمع
فبطل ما قالوه^(٥٢). كما يجاب عليهم أيضاً
: بأن ما ورد للكراهة في خطاب الشرع
قد افترن بما يصرفه عن التحريم إلى
الكراهة كغيرها من المعاني الأخرى سوى
التحريم.

فائده

القول بان الاشتراك لفظي يكون مجعلاً
وعلى أنه اشتراك معنوي أي أن صيغة النهي

القول الثاني : إنَّ الصحيح من العبادات هو ما وافق الأمر الشرعي في ظن المكلف لا في الواقع سواءً وجب القضاء أو لم يجب. وبه قال المتكلمون^(١١).

واستدلوا: فكل من أمر بعبادة ففعلها موافقاً لذلك الأمر، وذلك بأن يأتي بها على الوجه الذي أمر : فإنه يكون قد أتى بها صحيحة وإن أخل بشرط من شروطها أو وُجد من موانعها^(١٢).

٢- الراجح

والراجح هو القول الأول قول الفقهاء: إنَّ معنى الصحيح في العبادات هو ما أجزأ، وأسقط القضاء.

٣- أسباب الترجيح

- ١- لما استدل به أصحاب القول الأول.
- ٢- أمّا ما استدل به أصحاب القول الثاني، وتفسيرهم للصحيح من العبادات هو ما وافق الأمر الشرعي في ظن المكلف لا في الواقع سواءً وجب القضاء أو لم يجب يبطل بالحج الفاسد فإنه يؤمر بإتمامه، وهو فاسد.
- ٣- قال السبكي في الإبهاج : والخلاف بين الفريقين في التسمية ولا خلاف في الحكم وهو وجوب القضاء على من صلى ظاناً الطهارة فتبين حدثه إذا كانت الصلاة فريضة وتسمية الفقهاء إياها فاسدة ليس لاعتبارهم سقوط القضاء في حد الصحة كما ظنه الأصوليون

وشروطها أجزأت وبرئت الذمة بأدائها، وإن جاءت ناقصة بعض الشروط أو الأركان لم تجزىء، ولم تبرأ الذمة بأدائها على الوجه الناقص، ولا فرق بين أن يكون النقص في الركن أو يكون في الشرط.

الفرع الثاني :

معنى الصحيح في العبادات

١- أقوال العلماء

القول الأول : إنَّ الصحيح من العبادات هو ما أجزأ، وأسقط القضاء. وبه قال الفقهاء^(٥٨).

واستدلوا :

١. بأن العبادة لا تكون صحيحة إلا إذا وافقت الأمر على وجه يندفع به القضاء كالصلاة الواقعة، وهي مستكملة لشروطها وأركانها، ومع انتفاء موانعها فإنها موافقة للأمر، ومجزأة ومسقطه للقضاء، فذلك هو صحتها^(٥٩).
 ٢. بأن الآنية إذا كانت صحيحة من جميع الوجوه إلا من جهة واحدة فإن العرب لا تسميها صحيحة وإنما يسمى صحيحاً ما لا كسر فيه البتة .
- وهذه الصلاة هي صلاة مختلة، فهي كالآنية المكسورة من وجه؛ لأنه على تقدير الذكر يتبين فسادها، ويجب قضاؤها اتفاقاً^(٦٠).

بأصله ووصفه أو بأنه ما استتبع غايته المقصودة منه ولم يطلب فسخه شرعاً^(٦١).

وقد ذكروا ذلك ليقابلوا به الباطل والفاقد في اصطلاحهم كما سنذكر.

الفرع الرابع :

معنى البطلان

البطلان لغة :مصدر بطل،وهو بضم الباء من بطلان بمعنى فسد أو سقط حكمه وهو ذهاب الشيء خسراناً وضياًعاً، وأبطله هو ويقال ذهب دمه بطلا أي هدرا و بطل في حديثه بطالة و أبطل هزل والاسم البطل الرجل الشجاع والباطل نقيض الحق^(٦٢).

أما البطلان اصطلاحاً: فهو نقيض الصحة، والباطل نقيض الصحيح، إذا : فالبطلان عدم استتباع الفعل غايته.

فهو في العبادات كون الفعل واقعاً على خلاف أمر الشارع عند المتكلمين، وكونه غير مسقط للقضاء عند الفقهاء.

وفي المعاملات عدم ترتب آثارها عليها من ثبوت الملك وحل الانتفاع ونحوهما^(٦٣).

وهو عند الحنفية في المعاملات كون العقد لا يترتب عليه أثره المقصود منه مع طلب التفاسخ شرعاً.

وقالوا عن الباطل بأنه ما كان غير مشروع لا بأصله ولا بوصفه^(٦٤).

الفرع الخامس :

بل لأن شرط الصلاة الطهارة في نفس الأمر والصلاة بدون شرطها فاسدة ولا مأمور بها بل هو ظن أنه متطهر فترتب عليه الحكم بمقتضى ظنه وأمره ظاهراً بها كأمر المجتهد المخطئ بما ظنه وغايته أنه سقط عنه الإثم وأما أنه أتى بالمأمور به فلا وقولهم إن المأمور به صلاة على مقتضى ظنه فممنوع بل صلاة على شروطها في نفس الأمر ويسقط عنه الإثم بظنه وجودها^(٦٥).

٤- ومما يتبين أن الخلاف لفظي بين الفقهاء والمتكلمين :لأنهم متفقون على وجوب إعادة الصلاة على من صلى ظاناً أنه متطهر فبان وظهر له خلافه. ولكن الخلاف بينهما في وصف الصلاة قبل إعادتها.

الفرع الثالث:

الصحيح في المعاملات

الصحة في المعاملات عبارة عن ترتيب آثارها عليها من ثبوت الملك ونحوه،فيراد بالصحة كون العقد سبباً لترتيب ثمراته المطلوبة منه شرعاً كالبيع بالنسبة إلى الملك^(٦٦).

أمّا الحنفية فلهم اصطلاح خاص في تعريف الصحة في المعاملات إذ يعرفونها بكون العقد يترتب عليه أثره المقصود منه مع عدم طلب التفاسخ شرعاً^(٦٧).

ويعبرون عن الصحيح بأنه ما كان مشروعاً

معنى الفساد

الفساد لغة: مصدر فسد وهو ضد الصلاح. وهو تغير الشيء عن الحالة السليمة فيقال: فسد اللحم أو اللبن إذا أنتن أو عطب^(٧٠).

وأما الفساد اصطلاحاً: فهو مرادف للبطلان عند الجمهور، لأنهما بمعنى واحد، ويقابلان الصحة. فهما مترادفان.

وبناءً عليه فإن تعريف الفساد في اصطلاح الجمهور هو تعريف البطلان السابق ذكره^(٧١).

أما عند الحنفية فالفساد قسم ثالث مغاير للباطل والصحيح. فالصحيح هو ما كان مشروعاً بأصله ووصفه والباطل بأنه ما كان غير مشروع لا بأصله ولا بوصفه والفساد بأنه ما كان مشروعاً بأصله وغير مشروع بوصفه، فالفساد في المعاملات يترتب عليه أثره المقصود مع طلب التفاسخ شرعاً^(٧٢).

فالفرق بين الفاسد والباطل عند الحنفية أن الفاسد يترتب عليه أثره المقصود منه، والباطل لا يترتب عليه أثره، مع أن كلا منهما مطلوب فسخه شرعاً.

وكل من الفاسد والباطل يقابل الصحيح عندهم كما بينا ذلك من قبل.

الفرع السادس: التفرقة بين الباطل والفساد

١- أقوال العلماء

القول الأول: إنَّ الفاسد مرادف للباطل. وبه قال الجمهور^(٧٣).

واستدلوا: كل ما كان منهيّاً عنه إمّا لعينه وإمّا لوصفه ففساد، وباطل، فكل ما هو ممنوع بوصفه فهو ممنوع بأصله.

كما استدلوا أيضاً: أنه لم يقع في الكتاب والسنة إلا الباطل في مقابلة الحق وإمّا لفظ الصحة والفساد فمن اصطلاح الفقهاء فلا معنى للتفرقة.

القول الثاني: إنَّ الفاسد غير مرادف للباطل فهو قسم ثالث. وبه قالت الحنفية^(٧٤). واستدلوا: إنَّ الفاسد أنه الذي يكون منعقداً بأصله، ولا يكون مشروعاً بسبب وصفه كبيع درهم بدرهمين، فإنه مشروع من حيث إنّه بيع، وممنوع من حيث اشتماله على الزيادة فهو يوجب فساد الوصف لا انتفاء الأصل؛ لأنه راجع إلى الوصف لا إلى الأصل فالباطل ما لم يشرع بالكلية، والفساد ما شرع أصله، وامتنع لاشتماله على وصف محرم^(٧٥).

٢- الراجح

والراجح هو القول الأول قول الجمهور، وهو أن الفاسد مرادف للباطل، وذلك لما استدل به الجمهور.

تنبيه:

المطلب الرابع:

تقسيمات الفعل المنهي عنه

يقسم الأصوليون والفقهاء الفعل المنهي عنه من حيث تعلق النهي به إلى ثلاثة أنواع هي:

القسم الأول: أن يكون النهي عن الشيء لعينه أو لذاته، كالنهي عن الكفر، والظلم، والزنا، وغير ذلك، فإن القبح في هذه الأمور يكون من ذاتها^(٧٨).

وقد قسّم الحنفية هذا النوع إلى قسمين:

١. ما كان القبح فيه حسيّاً، كالزنا وشرب الخمر^(٧٩).

٢. ما كان القبح فيه شرعياً، كالصلاة بدون طهارة^(٨٠).

ويفرقون بينهما: بأن الحسية ما كان معانيها قبل ورود الشرع باقية على حالها ولم تتغير بالشرع^(٨١).

وأما الشرعية فقد تغيرت معانيها بعد ورود الشرع بها، فالصلاة هي الدعاء، وزيدت عليها أشياء بعد شرعها^(٨٢).

القسم الثاني: أن يكون النهي فيه لا لعينه، وإنما لوصف لازم له لا ينفك عنه، كصوم يوم النحر، والطلاق حال الحيض، وبيع الربويات^(٨٣).

فالصوم من حيث أصله مشروع، ولكن من

١. ذكر صاحب التعبير شرح التحرير^(٧٨):

أن الجمهور فرقوا بين الفاسد والباطل في مسائل كثيرة.... وأنها ليست بمخالفة للقاعدة، وبيانه: إنما قالوا البطلان،

والفساد مترادفان في مقابلة قول أبي حنيفة حيث قال ما لم يشرع بالكلية هو الباطل. وما شرع أصله وامتنع لاشتماله على وصف محرم هو الفاسد. والجمهور عندهم كل ما كان منهياً عنه إما لعينه

أو لوصفه ففساد وباطل، ولم يفرقوا في صورة من الصور بين الفاسد والباطل في

المنهي عنه، وإنما فرقوا بينها في مسائل لدليل، فالمسائل التي حكموا عليها بالفساد

إذا كانت مختلفاً فيها بين العلماء، والتي حكموا عليها بالبطلان إذا كانت مجعماً

عليها أو الخلاف فيها شاذ. وذكر بعضهم: أن الفاسد في النكاح ما يسوغ فيه الاجتهاد

والباطل ما كان مجعماً على بطلانه^(٧٩).

٢. كان لهذا الاصطلاح الخاص بالحنفية أثر

في الفروع الفقهية، إذ خالفوا الجمهور في كثير من المنهيات فقالوا بفسادها حسب

اصطلاحهم، في حين أن الجمهور قالوا ببطلانها كما سيتضح قريباً من خلال

الكلام في هذا البحث.

المنهى عنه).^(٨٨) وقال الشيرازي : (النهى يقتضى فساد المنهى عنه في قول عامة أصحابنا).^(٨٩)

وقال ابن السمعاني : (النهى يدل على فساد المنهى عنه، وهو الظاهر من مذهب الشافعي)^(٩٠)

وقال أبو الوليد الباجي: (النهى عن الشيء يقتضى فساد النهى عنه وبهذا قال جمهور أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة والشافعي)^(٩١).

وقال ابن قدامة : (النهى عن الأسباب المفيدة للأحكام يقتضى فسادها)^(٩٢).
واستدلوا:

١- إن الصحابة رضوان الله عليهم والعلماء من بعدهم استدلوا على فساد العقود بالنهى عنها^(٩٣)
فاستدلوا على فساد عقود الربا بقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عيناً بعين يد بيد)^(٩٤).

واحج ابن عمر رضي الله عنهما في فساد نكاح المشركات بقوله تعالى (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ)^(٩٥).

واستدل العلماء على فساد نكاح المُحَرَّم بقوله صلى الله عليه وسلم : (لا يَنْكِحُ الْمُحَرَّمُ

حيث إيقاعه في يوم العيد منهى عنه، والوطء مباح شرعاً، ولكن إيقاعه في الحيض محرم، والبيع مشروع جملة، ولكنه من حيث اقترانه بشرط الزيادة ممنوع)^(٨٤).

القسم الثالث : ما كان منهيّاً عنه لغيره، سواء لأمر خارج أو لوصف مجاور، كالنهي عن البيع وقت النداء الثاني من يوم الجمعة، والصلاة في الأرض المفصولة^(٨٥).

فأركان البيع وشروطه متوافرة، وتقويت الصلاة أمر منفصل عنه، وأركان الصلاة وشروطها وواجباتها موجودة، والغصب أمر منفصل عن الصلاة، فالنهي عنها للتقويت والغصب لا للصلاة والبيع^(٨٦).

هذا وقد كان لهذه الأنواع أثر في اختلاف الفقهاء والأصوليين في اقتضاء النهى البطلان المرادف للفساد في بعض الأنواع، وعدم اقتضائه في البعض، واقتضاء الفساد في البعض الآخر، كما سنبين ذلك في المطلب الثامن.

المطلب السابع : اقتضاء النهى المطلق هل يقتضى فساد المنهى عنه؟

١- أقوال العلماء

القول الأول: إنَّ النهى يقتضى فساد المنهى عنه مطلقاً. وبه قال الجمهور^(٨٧)

قال إمام الحرمين: (ذهب المحققون إلى أن الصيغة المطلقة في النهى تتضمن فساد

- ولا يُنكح ولا يخطب^(١١١).
 وحكيم لا ينهى عن المصالح، إنما ينهى عن
 المفاسد، وفي القضاء بالفساد إعدام لها بأبلغ
 الطرق^(١١٢).
- ٢- لو لم يكن النهي دالاً على الفساد
 للزم من نفيه حكمة يدل عليها النهي، ومن
 ثبوته حكمة تدل عليها الصحة واللازم باطل
 ؛ لأن الحكميتين إن كانتا متساويتين تعارضتا
 وتساقلتا، فكان فعله كلاً فعل، فامتنع النهي
 عنه لخلوه عن الحكمة، وإن كانت حكمة النهي
 مرجوحة فأولى لفوات الزائد من مصلحة
 الصحة، وهي مصلحة خالصة، وإن كانت
 راجعة امتنعت الصحة لخلوه عن المصلحة
 أيضاً بل لفوات قدر الرجحان من مصلحة
 النهي^(١١٣).
- ٣- إن فساد الشيء عبارة عن سلب
 أحكامه، وليس في لفظ النهي ما يدل عليه لغة
 قطعاً^(١١٤).
- ٤- قوله عليه الصلاة والسلام: (من عمل
 عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)^(١١٥)، والمنهي
 عنه ليس عليه أمره فيجب أن يكون رداً^(١١٦).
- ٥- إن الشارع إذا أمر بعبادة مجردة عن
 النهي ففعل على وجه منهي عنه، فإنه لم يأت
 بالمأمور على الوجه الذي اقتضاه الأمر، فوجب
 أن تبقى العبادة عليه كما كانت^(١١٧).
- ٦- إن النهي عن الشيء يدل على تعلق
 المفسدة به، أو بما يلزمه، لأن الشارع
- ٧- لو كان المنهي عنه مجزئاً لكان طريق
 إجزائه الشرع إما أمراً، أو إيجاباً، أو إباحة
 وكل ذلك يمنع منه النهي^(١١٨).
- القول الثاني: إن النهي يقتضي الفساد
 لغة لا شرعاً. وبه قال بعض الحنابلة^(١١٩).
 واستدلوا:
- ١- بأن العلماء لم يزالوا يستدلون به على
 الفساد^(١٢٠).
- ٢- بأن الأمر يقتضي الصحة لما تقدم
 والنهي نقيضه، والنقيضان لا يجتمعان
 ، فيكون النهي مقتضياً للفساد^(١٢١).
- القول الثالث: إن النهي لا يقتضي الفساد
 إلا في العبادات فقط دون المعاملات مطلقاً
 كان النهي سواء لعين الشيء أو لغيره. وبه قال
 أبو الحسين البصري، والغزالي، والرازي و
 ابن الهمام من الحنفية^(١٢٢).
 واستدلوا:
- ١- بأن العبادات المنهي عنها لو صحت
 لكانت مأموراً بها ندباً لعموم أدلة مشروعية
 العبادات فيجتمع النقيضان؛ لأن الأمر لطلب
 الفعل، والنهي لطلب الترك وهو محال وإمّا
 عدم اقتضائه للفساد في غير العبادات، فلأنه
 لو اقتضاه في غيرها لكان غسل النجاسة بماء

الشرعية مثل : الصلاة، والصوم، والبيع، يقتضي البطلان إذا كان منهيًا عنه لعينه، كبيع الملاحيح والمضامين^(١١٣)، ويقتضي الصحة لأصله مع فساد غيره إذا كان منهيًا عنه لغيره كالنهى عن الصلاة في الأرض المغصوبة، والبيع بعد النداء الثاني يوم الجمعة، وبه قال الحنفية^(١١٤).

واستدلوا:

١- إن النهى عن هذه الشرعيات لو لم يدل على الصحة لكان المنهى عنه غير الشرعي أي غير المعتبر في الشرع؛ لأن الشرعي المعتبر هو الصحيح، لأننا نعلم قطعاً أن المنهى عنه في صوم يوم النحر، وصلاة الأوقات المكروهة إنما هو الصوم والصلاة الشرعيان لا الإمساك والدعاء^(١١٥).

٢- إنه لو لم يكن الشيء المنهى عنه صحيحاً لكان ممتنعاً فلا يمنع منه؛ لأن المنع عن الممتنع عبث، فلا يقال للأعمى: لا تبصر، والزمن: لا تمشي^(١١٦).

٣- إن القبح كان سابقاً للنهي، كما أن الحسن سابق للأمر، فلا يصح بذلك النهى عن قبح لعينه؛ لأنه لا يمكن وجوده شرعاً^(١١٧).

القول السادس: إن النهى عن الشيء يقتضي فساده في العبادات، وأما في المعاملات فيقتضي شبهة الملك وهو قول للمالكية^(١١٨).

مغصوب، والذبح بسكين مغصوبة وطلاق البدعة، والبيع في وقت النداء والوطء في زمن الحيض غير مستتبع لآثارها من زوال النجاسة، وحل الذبيحة وأحكام الطلاق والملك وأحكام الوطء واللازم باطل فالملزوم مثله^(١١٨).

٢- إن فساد العقود إنما يرجع إلى نفي أحكامها، وليس في النهى ما يدل على نفي الأحكام، لأن غاية ما فيه أنه قبيح مكروه، وذلك لا ينافي حصول الملك كالبيع في وقت النداء، والطلاق في الحيض، ونحو ذلك^(١١٩).

القول الرابع: أن النهى لا يقتضي الفساد لالفة ولا شرعاً لا في العبادات ولا في المعاملات. وبه قال أبو بكر القفال، وجمهور المعتزلة^(١٢٠).

واستدلوا: بأنه لو دل على الفساد لفة أو شرعاً لنافض التصريح بالصحة لفة أو شرعاً، واللازم باطل أما الملازمة فظاهرة وأما بطلان اللازم، فلأن الشارع لو قال نهيتك عن الربا نهى تحريم، ولو فعلت لكان البيع المنهى عنه موجباً للملك لصح من غير تناقض لالفة ولا شرعاً^(١٢١).

كما استدلوا: بإجزاء الصلاة في الدار المغصوبة^(١٢٢).

القول الخامس: إن النهى عن الأفعال الحسية، كالزنا وشرب الخمر وغيرها يقتضي البطلان، والنهي عن التصرفات

- ١- لما استدل به أصحاب القول السابع.
٢- أما ما استدل به أصحاب القول الأول من الأدلة فيجيب عليهم:

١- بأن الأدلة التي أوردوها تحمل على ما كان النهي فيه لعينه جمعاً بين الأدلة كما أننا نستدل بها على أن النهي المطلق إذا كان النهي لذات الشيء وعينه فإنه يدل على فساد.

٢- أما استدلالهم بحديث: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) فيجيب عليهم: أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم (فهو رد)، أي غير مقبول طاعة وقربة ولا ينال عليه ثواباً والمنهي عنه لا يقع قربة، أما أن لا يكون سبباً للحكم فلا، فإن الطلاق في الحيض والذبح بسكين مفسوبة والصلاة في الأرض المفسوبة وأشباهاها ليس عليه أمرنا ثم هي ليست برد بهذا المعنى.

٣- وأما قولهم لو كان المنهي عنه مجزئاً لكان طريق إجزائه الشرع إما أمراً، أو إيجاباً، أو إباحة وكل ذلك يمنع منه النهي فيجيب عليهم: أنه قد يدل على الإجزاء غير ذلك فلا استبعاد أن يقول الشارع: نهيتك عن هذا البيع ولكن إن أتيت به حصل الملك وذلك كالطلاق في زمن الحيض، والبيع وقت النداء. أو نحو: أن يقول إذا فعلتم ما نهيتكم عنه أجزأكم عن الفرض أو نقول إذا بعتم هذا على هذا الوجه فقد ملكتم به أو يكون إجزاء

واستدلوا على ذلك كما قال القرافي: (وحجة شبهة الملك مراعاة الخلاف، وأما ما يتصل به على أصولنا فلأن البيع المحرم إذا اتصل به عندنا أحد أمور أربعة تقرر الملك فيه بالقيمة وهو: تغير الأسواق أو تغير العين، أو هلاكها، أو تعلق حق الغير بها) (١١٨).

القول السابع: إن النهي عن الشيء إن كان لعينه أو لوصفه اللازم له فهو مقتض للفساد بخلاف ما إذا كان لغيره وسواء في ذلك العبادات أو العقود. وبه قال جمهور الشافعية، وهو اختيار الطويع (١٢٠).

واستدلوا: بالأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول وقالوا إنها محمولة على ما إذا كان النهي لعين الشيء وذاته والوصف اللازم له كما استدلوا بأدلة أصحاب القول الرابع والثالث وحملوها بما كان النهي لوصف مجاور.

كما استدلوا أيضاً بأنه كان يلزم ألا يعتبر طلاق الحائض ولا ذبح ملك لغير لحرمة أجماعاً (١٢١).

٣- الراجح

والراجح هو القول السابع أن النهي عن الشيء إن كان لعينه أو لوصفه اللازم له فهو مقتض للفساد بخلاف ما إذا كان لغيره وسواء في ذلك العبادات أو العقود.

٤- أسباب الترجيح

بالعقود الشرعية، فإذا وقعت العقود مخالفة للشرع لم تتعلق أحكامها بها ووقعت باطلة^(١٢٦)

والعبادات يتعلق بها الإجزاء والصحة، وهي أحكامها إذا وقعت العبادة موافقة للشرع فأما إذا خالفت الشرع، لم يتعلق بها أحكامها، فلا فرق بينهما^(١٢٧).

الوجه الثاني : إنَّ النهي يقتضي معنى يدل على القبح، وهو أن ما يفعله مفاير لما ورد به الشرع وذلك يوجب بطلانه؛ لأنه لم يقع موقع الإجزاء. أما الطلاق في الحيض، وما شابهه، فإنما حكم بصحته من يراه لقيام الدلالة عليه، وليس إذا تُرك ظاهر اللفظ في بعض المواضع لقيام الدليل دلّ على بطلان مقتضاه. ألا ترى أن النهي قد يرد في بعض المواضع ولا يراد به التحريم، ثم لا يدل ذلك على أنه لا يقتضي التحريم في غيره من المواضع^(١٢٨).

٥- أمّا ما استدلل به أصحاب القول الرابع فيجيب عليهم

١- بمنع الملازمة؛ لأن التصريح بخلاف النهي قرينة صارفة له عن الظاهر ولم ندع إلا أن ظاهره الفساد فقط^(١٢٩). بمعنى أن النهي ظاهر في الفساد وليس نصاً فيه ومتى كان النهي ظاهراً في الفساد كان محتملاً للصحة، والتصريح بما لا يحتمله اللفظ: لا يكون موجباً للتناقض وبذلك انتفى التناقض عند

ذلك الفعل معلوماً بالعقل وذلك كله لا يمنع منه النهي^(١٣٠).

٣- أمّا ما استدلل به أصحاب القول الثاني فيجيب عليهم:

١- أمّا الدليل الأول فيجيب عليه : بأنهم إنّما استدّلوا به على الفساد لدلالة الشرع عليه لا لدلالة اللفظ^(١٣١).

٢- أمّا الدليل الثاني فيجيب عليه: بأن الامر يقتضي الصحة شرعاً لا لغة فافتضاء الامر للصحة لغة ممنوع كما ان اقتضاء النهي للفساد لغة ممنوع^(١٣٢).

٤- أمّا ما استدلل به أصحاب القول الثالث فيجيب على الدليل الأول:

١- بمنع كون النهي في الامور المذكورة لذات الشيء او لجزئه بل لأمر خارج ولو سلم لكان عدم اقتضاءها للفساد لدليل خارجي فلا يرد النقض بها^(١٣٣).

٢- أمّا ما استدللوا به على أن النهي لا يقتضي الفساد في العقود والإيقاعات، بحجة أن فساد العقود إنما يرجع إلى نفي أحكامها، وليس في النهي ما يدل على نفي الأحكام، وأن النهي إنما يقتضي قبح المنهى عنه، وقبحه لا يدل على بطلانه. فيناقش عليه من وجهين :

الوجه الأول : لا نسلم أنه ليس في النهي ما يدل على نفي الأحكام، بل في النهي ما يدل على انتفاء الأحكام؛ لأن أحكام العقود تتعلق

٨- والظاهر أن الحنفية يشيرون

إلى الصحة العقلية بلا شك؛ لأن الصحة لا تخلو من أن تكون عقلية كما كان الشيء وقبوله للوجود - أي كونه ممكن الوجود غير ممتنع به أو تكون صحة عادية كالشيء في الجهات أماماً ويميناً وشمالاً، وإما أن تكون شرعية وهي الإذن في الشيء - أي كونه مشروعاً - وتدخل تحته الأحكام الشرعية من وجوب وإباحة وكراهة وجواز دون التحريم.

وبالنظر في هذه الأقسام فإنه لا ينطبق على كلام الحنفية إلا الصحة العقلية أو العادية وهو إمكان الفعل من جهة المكلف وإيجاده له أو فعل المكلف ما تسمح به العادة كالشيء في الجهات دون الصعود في الهواء، وهذا متفق عليه كما ذكر الأصوليون، وأما الصحة الشرعية فلا تتفق مع المنهي عنه؛ لأنه لا يمكن المنهي عن الشيء والإذن فيه ^(١٣٤).

٩- قال الطوفي : (ودليلهم لا يمس محل النزاع، ويرجع الخلاف لفظياً عند التحقيق وإن كانوا هم تجاوزوا اللفظ إلى المعنى بغير حجة) ^(١٣٥).

١٠- إن الفصل بين العبادات، وبين العقود والإيقاعات لم يقله أحد؛ لأن الأمة مجمعة على التسوية بين الموضعين فمنهم من سوى بينهما في دلالة المنهي على فسادهما ومنهم من جمع بينهما في دلالة المنهي على

التصريح بالصحة لاحتمال النهي لها

٢- أما ما استدلوا به من إجزاء الصلاة في الدار المفصوبة فيجاء عليهم: بأننا نقول بصحة الصلاة في الأرض المفصوبة لأن النهي غير متجه لذات المنهي عنه وإنما لأمر خارج عنه.

٦- أما ما استدل به أصحاب القول الخامس فيجاء عليهم:

١- أن الشرعي ليس معناه المعتبر شرعاً بل ما يسميه الشارع بذلك الاسم وهو الصورة المعينة، والحالة المخصوصة صحت أم لا. تقول : صلاة صحيحة وصلاة غير صحيحة، وأن صلاة الجنب، وصلاة الحائض باطلة ^(١٣٠).

٢- إنه إنما يلزم العبث لو كان بطلانها ومشروعيتها قبل ورود الشرع، ولكن إذا كان البطلان لأجل النهي فلا يلزم العبث؛ لأنه يتصور من المكلف الإتيان بحركات وأفعال مخصوصة، ولولا هذا النهي لكانت شرعية ولما نهى الشارع عن ذلك وأخرجها بهذا النهي عن المشروعية والإجزاء ^(١٣١).

٧- ويجاب علي الحنفية أيضاً بقوله تعالى : (ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) ^(١٣٣). وإذا كانوا خلائف الله فإن تصرفاتهم صحيحة جائزة بمقتضى الوكالة، فإذا نهاهم بعد ذلك كان نسخاً لتلك الصحة في حقهم ^(١٣٣).

نفي فسادهما.

فطركم من صيامكم واليوم الآخر تأكلون فيه من نُسُكِكُمْ) (١٣٦).

و حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صَوْمَ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ) (١٣٧).

وقد أجمع العلماء (١٣٨) على تحريم صوم يومي العيدين الفطر والأضحى لهذه الأحاديث فإن صام فيهما، فذهب الجمهور من الفقهاء إلى أن صومه باطل، وإن نذر صومهما لم ينقذ نذره، ولا شيء عليه (١٣٩)، وذهب الحنفية إلى أن صوم العيدين فاسد لا باطل فإن نذر صومهما انعقد نذره، ويلزمه صوم يوم غيرهما (١٤٠).

فالأولون وهم الجمهور: استدلوا: بأن النهي يدل على فساد المنهى عنه إذا كان لذاته، أو لوصف لازم له والصوم يومي الفطر والنحر منهي عنه لذاته؛ لأنه طلب من العبد الأكل فيه والصوم ضد الأكل فكيف يقال له كل ولا تأكل، فالنهي عنه لذاته، والبعض الآخر من أصحاب هذا القول ذكر أن النهي عن الصوم يومي العيدين وصف لازم، والنهي إذا كان لازماً لوصف منهي عنه فإنه باطل.

أمّا الحنفية: فرأوا أنه فاسد وليس بباطل، وأنه صحيح مشروع بأصله دون وصفه فهو فاسد لا باطل (١٤١)؛ لأن الصوم نفسه مشروع لكونه إمساكاً على قصد القرية

١١- أما ما استدل به أصحاب القول

السادس وهم المالكية يظهر إنّه خلاف لفظي اختار فيه المالكية لفظ الشبه ليخرجوا به من الخلاف القائم بين العلماء، وطلباً للسلامة من الوقوع في لفظ الصحة القائل به الحنفية ولفظ الفساد الذي يقول به غيرهم. كما يفهم أيضاً من كلام القرافي أن مذهب مالك لا يقضي بالملك في البيع الفاسد إلا إذا حصل أحد الأمور الأربعة التي ذكرها، فإذا حصل واحد منها انتقل الملك للمشتري وعليه الضمان بالمثل أو القيمة، لأنه تغير في يده، وهذا دليل على الفساد، إذ لولا التغير لعين المبيع لما انتقل الملك، وهو ملك ناقص للزوم الضمان على المشتري.

المطلب الثامن: التطبيقات الفقهية

تظهر فائدة القواعد الأصولية، وأهميتها عند تطبيق الفروع الفقهية عليها، لذا سأذكر - على سبيل المثال بعض الفروع تطبيقاً لهذه القاعدة:

الفرع الأول: صوم يوم عيد الفطر والأضحى

فمن الأدلة الواردة في النهي عن صيام يومي العيدين حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم

إلى أن الصلاة في الأرض المفصوبة غير صحيحة فهي باطلة^(١٤٦).

واستدلوا على أن الصلاة في الأرض المفصوبة لا تصح لأن ذلك يؤدي إلى أن تكون العين الواحدة من الأفعال حراماً واجباً وهو متناقض فإن فعله في الدار وهو الكون في الدار وركوعه وسجوده وقيامه وقعوده أفعال اختيارية هو معاقب عليها منهي عنها فكيف يكون متقرباً بما هو معاقب عليه مطيعاً بما هو عاص به^(١٤٧).

كما استدلوا بأن ارتكاب النهي متى أخل بشرط العبادة أفسدها بالإجماع كما لو نهى المحدث عن الصلاة فخالف وصلى ونية التقرب بالصلاة شرط والتقرب بالمعصية محال فكيف يمكن التقرب به وقيامه وقعوده في الدار فعل هو عاص به فكيف يكون متقرباً بما هو عاص به وهذا محال^(١٤٨).

القول الثاني: ذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والمالكية أن الصلاة في الأرض المفصوبة صحيحة^(١٤٩).

واستدلوا بأن هذا الفعل الواحد له وجهان متغايران هو مطلوب من أحدهما مكروه من الآخر فليس ذلك محالاً إنما المحال أن يكون مطلوباً من الوجه الذي يكره منه ففعله من حيث أنه صلاة مطلوب مكروه من حيث أنه غصب والصلاة معقولة بدون الغصب

، وقهر النفس لمخالفة هواها، وتحريضاً لها على مواساة الفقراء بالاطلاع على شدة حالهم، والنهي إنما هو لهذه الأوقات باعتبار أنها أيام أكل وشرب على ما ورد به الحديث، والوقت معيار للصوم يتقدر به ويعرف به، فكان بمنزلة لازم خارج أو باعتبار أن الصوم في هذه الأيام إعراض عن ضيافة الله تعالى، وهو وصف لازم للصوم خارج عنه أي غير داخل في مفهومه، والحاصل: أن للصوم جهة طاعة وجهه معصية وانعقاد النذر إنما هو باعتبار الجهة الأولى^(١٥٠).

والظاهر والله أعلم أن القول الأول قول الجمهور ببطلان صوم يوم العيد لما استدلوا به، وأيضاً

ومما يدل على أن صوم يومي الفطر والنحر باطل وغير صحيح حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً قال: (وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى)^(١٥١)، فإن المنفي هو الذات الشرعية والتي وجدت ليس بذات شرعية فيبقى حمل الكلام على حقيقته وهي نفي الذات الشرعية^(١٥٢).

الفرع الثاني: الصلاة في الدار المفصوبة اتفق الفقهاء على أن الصلاة في الدار المفصوبة حرام^(١٥٣)، واختلفوا على صحة الصلاة وانعقادها على قولين:

القول الأول: ذهب الحنابلة والظاهرية

بوصف خارج عن العبادة، والمباشر بالمنهي في صوم العيد هو الصوم الموصوف بكونه في اليوم، ولفظ الحديث يشهد لذلك، والمباشر للمنهي في الصلاة في الدار المفصولة إنما هو الفاص، ولم يرد نهي في الصلاة المقارنة للوصف بل في الغصب فقط، والقضاء على الصفة لا ينتقل للموصوف ولا بالعكس، كما يصح أن يقال شرب الخمر مفسدة، ولا يصح أن يقال شارب الخمر مفسدة كما لا يصح أن يقال شارب الخمر ساقط العدالة، فظهر أن أحكام الصفات لا تنتقل إلى الموصوفات، وظهر أن المنهي في الصوم عن الموصوف، وفي الصلاة عن الصفة^(١٥٢).

الفرع الثالث: الخطبة على الخطبة

اتفق الفقهاء على تحريم خطبة المسلم على أخيه المسلم^(١٥٣) إلا أن العلماء اختلفوا أنه إذا خطب المسلم على خطبة أخيه المسلم هل العقد أو النكاح صحيح أم باطل، ففي هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن النكاح صحيح، والعاقبة المتزوج آثم، أمّا المرأة فلا تأثم، وبه قال الجمهور^(١٥٤).

استدلوا: أن المنهي عنه هي الخطبة وهي ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يُفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة فالعقد صحيح والنكاح صحيح، والعاقبة المتزوج

والغصب معقول بدون الصلاة وقد اجتمع الوجهان المتغايران فتظيره أن يقول السيد لعبد خط هذا الثوب ولا تدخل هذه الدار فإن امتلكت اعتقتك وإن ارتكبت المنهي عاقبتك فخط الثوب في الدار حسن من السيد عتقه وعقوبته^(١٥٥)، ولو رمى سهماً إلى كافر فمرق منه إلى مسلم لاستحق سلب الكافر ولزمته دية المسلم لتضمن الفعل الواحد أمرين مختلفين^(١٥٦).

والظاهر أن هذا القول هو الراجح؛ لأن المنهي عن الغصب وصف مجاور، والوصف المجاور كما ذكرنا سابقاً أن المنهي عن الوصف المجاور لا يدل على البطلان والفساد، وأيضاً يمكن الانفكاك بين الغصب والصلاة، وعليه تكون الصلاة صحيحة مع الأثم. والله أعلم.

فائدة

الفرق بين انعقاد الصلاة في الأرض المفصولة، وعدم انعقاد الصوم يومي العيدين قال القرافي: (الصوم يوم العيد لا ينعقد قربة، والصلاة تنعقد قربة في الدار المفصولة، والجميع محرم ومنهي عنه. فالفرق أن المنهي عنه تارة تكون العبادة الموصوفة بكونها في المكان أو الزمان، أو في حالة من الحالات، فيفسد؛ لأن المنهي يقتضي فساد المنهي عنه، وتارة يكون المنهي عنه هو الصفة المقارنة للعبادة فلا يفسد، والعبادة يتعلق المنهي

النهي يقتضي الفساد، فالنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخطبة على الخطبة، وهذا خالف هذا النهي، وعليه فكل خطبة فيها معصية فلا حكم لها.

والراجع والله أعلم أن العقد صحيح والنكاح صحيح، إلا أن هذا المعاد آثم، وعليه أن يتوب إلى الله ويستسمح صاحبه؛ لأنه قد جاء في بعض الروايات (أو يأذن له الخاطب) ^(١٥٩)، فعندما علق النبي صلى الله عليه وسلم

صحة الخطبة برضا هذا الخاطب، فهذا يدل على أن النهي منصب على أمر خارجي، وهو رضا الخاطب، لا على عقد النكاح بحال من الأحوال؛ لأن الخطبة ليست ركناً من أركان عقد الزواج، وليست شرطاً من شروط عقد الزواج بالاتفاق، فإذا توافرت الشروط والأركان فيكون النهي منصباً على أمر خارجي وهو رضا الخاطب الأول، فإذا كان النهي منصباً على أمر خارجي فنقول: يصح العقد ويصح الزواج، ويترتب عليه آثاره ويأثم هذا المتزوج، ولا تأثم المرأة.

الفرع الرابع : نكاح الشغار ^(١٦٠) :

اتفق العلماء على تحريم زواج الشغار، وذلك لورود النهي عنه إلا أن الخلاف بين الفقهاء في كون النهي هل يقتضي البطلان أم لا يقتضيه ؟

فمن الأدلة الواردة في النهي عنه حديثين

آثم؛ لأنه خالف النهي. أمّا المرأة فلا تأثم. القول الثاني: مذهب المالكية، ولهم أقوال ثلاثة: القول الأول: إنّه يفسخ على كل حال دخل عليها أو لم يدخل القول الثاني : عنه إنّه لا يفسخ أصلاً وإن كان عاصياً يفعله أي عدم وقوع البطلان ، وهذا القول مشابه قول الجمهور القول الثالث، وهو الراجع عندهم: إنّه يفسخ نكاحه إن لم يدخل، فإن نكح لم يفسخ ^(١٥٥).

قال ابن عبد البر: سئل مالك عن رجل خطب امرأة وركنت إليه واتفقا على صداق معلوم حتى صارت من اللاتي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة أخيه قال مالك: إذا كان هكذا فملكها زوج آخر ولم يدخل بها فإنه يفرق بينهما، وإن دخل بها مضى النكاح، وبئس ما صنع حين خطب امرأة في حال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخطب عليها ^(١٥٦).

ومما سبق يظهر أن مالكا استدل على ذلك بحديث النهي عن خطبة المسلم على خطبة أخيه. القول الثالث : ذهب الظاهرية إلى أن العقد باطل أو فاسد ^(١٥٧).

واستدلوا بحديث: (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه) ^(١٥٨)، والأصل في النهي التحريم، ولم تأت قرينة تصرف التحريم إلى الكراهة، ومطلق

من ذلك؛ لأن المراد الذات الشرعية، وعلى تقدير وجود مانع فأقرب المجازين إليها نفي الصحة، وبنفي الصحة يحصل المطلوب وهو بطلان نكاح الشغار.

والمعنى في البطلان التشريك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصداقاً لأخرى فأشبه تزويج واحدة من اثنتين، فإن لم يجعل البضع صداقاً، ولم يكن هنالك تشريك بأن سكت عنه كقوله: زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك فقبل، فالعقد صحيح؛ لعدم التشريك في البضع، وليس فيه إلا شرط عقد في عقد، وذلك لا يفسد النكاح، ولكن يفسد المسمى ويجب لكل واحدة مهر.

الفرع الخامس: البيع بعد النداء الثاني للجمعة :

ورد النهي عن البيع بعد النداء الثاني للجمعة في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (١٦٦) وقد اختلف الفقهاء في حكم البيع وانعقاده أثناء النداء وبعده.

أولاً: الوقت المنهي عن البيع فيه :

اختلف العلماء في الوقت المنهي عنه الذي يتمتع فيه البيع.

فذهب الجمهور إلى أن وقت المنع من البيع يبدأ من الأذان الثاني؛ لأنه النداء الذي كان

عن ابن عمر رضي الله عنهما، الأول: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار، والشغار أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق) (١٦٧)، والثاني: (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا شغار في الإسلام) (١٦٨).

فجمهور العلماء استدلال بهذين الحديثين المتقدمين على أن عقد الشغار لا ينقصد أصلاً وأنه باطل (١٦٩).

وذهب الحنيفة إلى أنه يقع صحيحاً، ويجب لكل واحدة من البنتين مهر مثلها على زوجها، إذ أن الرجلين سميّا ما لا تصلح تسميته مهراً، إذ جعل المرأة مقابل المرأة ليس بمال (١٧٠).

واستدل الحنفية: أن هذا النكاح مؤيد أدخل فيه شرطاً فاسداً حيث شرط فيه أن يكون بضع كل واحدة منهما مهر الأخرى، والبضع لا يصلح مهراً، والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة، كما إذا تزوجها على أن يطلقها وعلى أن ينقلها من منزلها، ونحو ذلك، وبه تبين أنه لم يجتمع النكاح والصداق في بضع واحد؛ لأن جعل البضع صداقاً لم يصح فالفساد فيه من قبل المهر، وليس في العقد (١٧١).

والظاهر والله أعلم أن الراجح هو القول الأول ببطلان نكاح الشغار لأن النهي لذاته ولأن النفي يتوجه إلى الذات حقيقة، ولا مانع

وبه قال الشافعية^(١٧٤).

ودليل هذا القول الآية الناهية عنه ، ووجه القول بصحة البيع وعدم بطلانه هو أن النهي عن البيع ليس لأمر راجع إلى عينه فإنه غير محذور والمحذور ترك الجمعة ، وقد حصل البيع وهو غير متعلق بمقاصد البيع فلم يتأثر به^(١٧٥).

القول الثالث : إن البيع عندئذ مكروه تحريماً . وإذا وقع يكون صحيحاً مع الكراهة التحريمية وبه قال الحنفية^(١٧٦).

واستدلوا بالآية الواردة في النهي عنه ، والنهي يقتضي التحريم وذلك لأن النهي باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط صحته ومثل هذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهية^(١٧٧).

والراجح والله أعلم هو القول الثاني أنه يحرم البيع وقت النداء ممن تلزمه الجمعة ، وإذا وقع البيع فإنه يكون صحيحاً ؛ لأن النهي هنا هو لأمر مجاور ، وما كان النهي فيه لأمر مجاور فإن النهي لا يدل على الفساد والبطلان ، وإنما يدل على أن فاعله أثم .

وما ذكره الحنفية فالظاهر أنه يشبه قول الشافعية ولا فرق إلا أنهم يقولون بالمكروه تحريماً ، وهو عند الشافعية يقابل الحرام .

الفرع السادس : ومن التطبيقات **الفقهية أيضاً على هذه القاعدة :**

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، وهو النداء الذي كان عند نزول الآية ، وأما الأذان الأول فقد كان في عهد عثمان فلا يكون مراداً من الآية^(١٧٨).

وقال أكثر الحنفية^(١٧٩) : إن المنع يبدأ من الأذان الأول ، لأنه هو الذي يحصل به الإعلام للسمعي ، ولأن من انتظر في بيته أو متجره حتى يبدأ الأذان الثاني فقد فاتته فضل التبكير إلى الجمعة ، والاستماع إلى الخطبة وقد تقوته الجمعة إذا كان بعيداً^(١٨٠).

وقالت الظاهرية : إنه يمنع البيع من زوال الشمس يوم الجمعة^(١٨١).

ثانياً : حكم البيع بعد النداء الثاني للجمعة :

اختلف العلماء في حكم البيع بعد النداء الثاني للجمعة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : إنه يحرم البيع ، ويقع باطلاً ، وهو مذهب المالكية والحنابلة والظاهرية^(١٨٢).

وهذا في حق من تجب عليه الجمعة عند المالكية والحنابلة ، وفي حق الجميع عند الظاهرية^(١٨٣).

واستدلوا بالآية الواردة في النهي عنه ، والنهي يقتضي التحريم والبطلان مطلقاً^(١٨٤).

القول الثاني : إنه يحرم ممن تلزمه الجمعة ، وإذا وقع البيع فإنه يكون صحيحاً ،

١. بيع المَكْرَه وإجارته : فبيع المَكْرَه وإجارته لا ينعقد عند الجمهور ،وعند الحنفية ينعقد، ويتوقف على نفوذه بالرضى^(١٧٨)
٢. البيوع الفاسدة والإجارة الفاسدة : فالبيوع الفاسدة والإجارة الفاسدة لا تنعقد عند الجمهور، فلا العقد يفيد تملك الشيء المُبتاع ولا يفيد ملك المنفعة في الإجارة الفاسدة، وعند الحنفية ينعقد البيع الفاسد والإجارة الفاسدة ويفيد تملك الشيء المُبتاع وتملك المنفعة في الإجارة بحكم العقد.
٣. الذبح بالسكين المفصوبة: فالذبح بالسكين المفصوبة عند الجمهور الذبح صحيح، وعند الحنابلة والظاهرية الذبح فاسد^(١٧٩).
٤. الصلاة في الثوب المفصوب والاختلاف في الصلاة في الثوب المفصوب، فعند الحنفية الصلاة بالثوب المفصوب صحيحة، وعند المالكية والشافعية غير فاسدة ،وعند الحنابلة والظاهرية الصلاة باطلة^(١٨٠).
٥. وقد قمنا بالتطبيق أن النهي عن الشيء إن كان لعينه أو لوصفه اللازم له فهو مقتض للفساد بخلاف ما إذا كان لغيره وسواء في ذلك العبادات أو العقود.
٥. وقد قمنا بالتطبيق أن النهي عن الشيء إن كان لعينه أو لوصفه اللازم له فهو مقتض للفساد بخلاف ما إذا كان لغيره وسواء في ذلك العبادات أو العقود على الفروع الفقهية، فوجدنا الإطراد في ذلك في العبادات والمعاملات .
- وإلى هنا انتهى ما أردت جمعه في هذا الموضوع.
- فإن يكن صواباً فمن فضل الله، وتوفيقه، وإن كانت الأخرى، فمن تقصيري واستغفر الله مما زلّ به القلم .
- وصلّى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، تحقيق: جماعة من العلماء ، علي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى.
٢. الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد،

الخاتمة :

- أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :
١. أرجح تعريفات النهي : لفظ يدل على طلب الكف عن الفعل حتماً على جهة الاستعلاء بغير لفظ كف ونحوه
 ٢. إنَّ النهي له صيغة تدل عليه بمجردھا.

٩. البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي تحقيق: ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى،
١٠. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي - الطبعة: الثانية
١١. البرهان في أصول الفقه، تأليف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، الوفاء - المنصورة - مصر - ١٤١٨، الطبعة: الرابعة. بيروت - ١٩٨٢م.
١٢. التبصرة في أصول الفقه، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى.
١٣. التعبير شرح التحرير في أصول الفقه، تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة:
- دار النشر: دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى
٣. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي أبو الحسن تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى،
٤. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى،
٥. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا-محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، - ٢٠٠٠م
٦. أصول البزدوي - كنز الوصول الى معرفة الأصول، علي بن محمد البزدوي الحنفي، مطبعة جاويد بريس - كراتشي.
٧. أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، دار المعرفة - بيروت
٨. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية

- الأولى،
 ١٤. تحقيق المراد في أن النهى يقتضي الفساد، خليل بن كيكليدي العلائي، تحقيق: د. إبراهيم محمد السلفيتي، دار الكتب الثقافية - الكويت،
 ١٥. التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج، دار الفكر - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
 ١٦. التمهيد في تخرير الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى.
 ١٧. تيسير التحرير، تأليف: محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الفكر - بيروت
 ١٨. الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة.
 ١٩. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر - بيروت
 ٢٠. حاشية الرملي بدون أي بيانات للكتاب.
 ٢١. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي الصعدي العدوي المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت - ١٤١٢هـ.
 ٢٢. حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، تأليف: ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
 ٢٣. حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، تأليف: عبد الحميد الشرواني، دار الفكر - بيروت.
 ٢٤. الخرشني على مختصر سيدي خليل، تأليف: دار الفكر للطباعة - بيروت.
 ٢٥. ٢٥- الذخيرة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب - بيروت - ١٩٩٤م.
 ٢٦. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب - لبنان / بيروت - ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ، الطبعة: الأولى.
 ٢٧. الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ١٣٩٠هـ.
 ٢٨. روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد،

- تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - ١٣٩٩، الطبعة: الثانية،
٢٩. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الرابعة - ١٣٧٩م.
٣٠. شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٣١. شرح فتح القدير، تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر - الطبعة: الثانية، بيروت.
٣٢. شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، الطبعة: الثانية - بيروت - ١٩٩٦م.
٣٣. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٤. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار النشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي.
٣٥. الفروع وتصحيح الفروع، محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى،
٣٦. القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة - بيروت
٣٧. هواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ندار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م،
٣٨. قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، أبي محمد عز الدين السلمي، دار الكتب العلمية - بيروت
٣٩. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م،
٤٠. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري، دار صادر -

- بيروت، الطبعة: الأولى.
٤١. اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى.
٤٢. المجموع، للإمام النووي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م
٤٣. المحصول في أصول الفقه، القاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي، تحقيق: حسين علي الიდري - سعيد فودة، دار البيارق - عمان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، الطبعة: الأولى.
٤٤. المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى.
٤٥. المحلى، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، دار الآفاق الجديدة - بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.
٤٦. مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥.
٤٧. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي البعلبي أبو الحسن، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة.
٤٨. المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: الأولى.
٤٩. المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المدني - القاهرة.
٥٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.
٥١. المعتمد في أصول الفقه، تأليف: محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى.
٥٢. مفني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف: محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر - بيروت.
٥٣. ٥٣- المفني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: دار

الفكر - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى

٥٤. منح الجليل شرح على مختصر سيد

خليل. ، تأليف: محمد عيش. ، دار الفكر

- بيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٥. المذهب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم

بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق،

دار الفكر - بيروت.

٥٦. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل،

تأليف: محمد بن عبد الرحمن المغربي

أبو عبد الله، دار الفكر - بيروت، الطبعة:

الثانية - ١٣٩٨،

٥٧. بالشافعي الصغير، دار الفكر للطباعة -

بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٨. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار

شرح منتقى الأخبار، تأليف: محمد بن

علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل -

بيروت - ١٩٧٣م.

٥٩. الهداية شرح بداية المبتدي، تأليف: أبي

الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل

الرشداني المرغياني، المكتبة الإسلامية.

٦٠. الوسيط في المذهب، تأليف: محمد بن

محمد بن محمد الغزالي أبو حامد،

تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ، محمد

محمد تامر ، دار السلام - القاهرة ،

الطبعة: الأولى - ١٤١٧هـ.

(هوامش)

(١) انظر: المعتمد ١/٣٧.

(٢) انظر: أصول البزدوي ١/١٩

(٣) انظر: أصول السرخسي ١/١١.

(٤) انظر: اللمع ١/١٢، و التبصرة ١/١٧.

(٥) انظر: قواطع الأدلة ١/٤٩

(٦) انظر: المصباح المنير ٢/٦٢٩، ومختار الصحاح

١/٢٨٤، ولسان العرب ١٥/٣٤٣، وتهذيب اللغة

٢/٢٣١، وجمهرة اللغة ٢/٩٩٦

(٧) انظر: المصباح المنير ٢/٦٢٩، ومختار الصحاح

١/٢٨٤، ولسان العرب ١٥/٣٤٣

(٨) سورة طه: آية (٥٤)

(٩) المعجم الوسيط ٢/٩٦٠

(١٠) مقاييس اللغة ٥/٣٥٩

(١١) المعتمد ١/١٦٨.

(١٢) مفتاح الوصول ص ٣٦.

(١٣) التقرير والتحبير ١/٤٠٢.

(١٤) اللمع في أصول الفقه ١/٢٤.

(١٥) قواطع الأدلة ١/٥٣.

(١٦) الإبهاج شرح المنهاج شرح المنهاج ٢/٣، وجمع

الجوامع ١/٣٩٠ مع البناني، والتمهيد للأسنوي

١/٢٩٠.

(١٧) الفرق بين العلو والاستعلاء هو أن العلو: هيئة

للآمر كالآب مع ابنه. والاستعلاء: هيئة الأمر،

نحو: رفع الصوت وإظهار الترفع. وعلى هذا

يكون الاستعلاء من صفة صيغة الأمر، وهيئة

- المحيط ١٥٣/٢، ونفائس الأصول ١٦٦٠/٤، وشرح الكوكب المنير ٨٣/٣، وإرشاد الفحول ١٩٢/١.
- (^{٢٩}) اللمع في أصول الفقه ٢٤/١، والتبصرة ٩٩/١، والبحر المحيط ١٥٣/٢، وإرشاد الفحول ١٩٣/١.
- (^{٣٠}) تيسير التحرير ٣٧٥/١، والبحر المحيط ١٥٣/٢، وإرشاد الفحول ١٩٣/١.
- (^{٣١}) اللمع في أصول الفقه ٢٤/١، والتبصرة ٩٩/١، والبحر المحيط ١٥٣/٢، وإرشاد الفحول ١٩٣/١.
- (^{٣٢}) سورة الحشر آية (٧).
- (^{٣٣}) نفائس الأصول ١٦٦٠/٤، والبحر المحيط ١٥٣/٢.
- (^{٣٤}) البحر المحيط ١٥٣/٢، وإرشاد الفحول ١٩٣/١.
- (^{٣٥}) التقرير والتحبير ٤٠١/١، وتيسير التحرير ٣٧٥/١، والبحر المحيط ١٥٣/٢، وإرشاد الفحول ١٩٣/١.
- (^{٣٦}) التقرير والتحبير ٤٠١/١، وتيسير التحرير ٣٧٥/١، والبحر المحيط ١٥٣/٢، وإرشاد الفحول ١٩٣/١.
- (^{٣٧}) التبصرة ٩٩/١، واللمع في أصول الفقه ٢٤/١، والتقرير والتحبير ٤٠١/١، وتيسير التحرير ٣٧٥/١، والبحر المحيط ١٥٣/٢، وإرشاد الفحول ١٩٣/١.
- (^{٣٨}) التبصرة ٩٩/١، والأحكام للآمدي ٢٠٩/٢، والإبهاج شرح المنهاج شرح المنهاج ٢٠٩/٢، والتمهيد للأسنوي ٢٩٠/١، وجمع الجوامع ٢٩٩/١ مع حاشية البناني، والبحر
- نطقه فيكون صفة للكلام، والعلو: صفة للمتكلم.
- انظر: نفائس الأصول ١١٢٤/٣.
- (^{١٨}) سورة الإسراء آية (٣٢).
- (^{١٩}) سورة النحل آية (٩٠).
- (^{٢٠}) سورة الحج آية (٣٠).
- (^{٢١}) سورة المائدة آية (٣).
- (^{٢٢}) سورة آل عمران آية (٩٧).
- (^{٢٣}) سورة النساء آية (١٩).
- (^{٢٤}) سورة البقرة آية (١١٤).
- (^{٢٥}) سورة السجدة آية (٢٢).
- (^{٢٦}) سورة الأنفال آية (٥٨).
- (^{٢٧}) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٨٨٦/٢، برقم ١٢١٨.
- (^{٢٨}) سورة الإسراء آية (٣٢).
- (^{٢٩}) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب كَرَاهَةِ غَمَسِ الْمُتَوَضَّئِ وَغَيْرِهِ يَدَهُ الْمَشْكُوكَ فِي نَجَاسَتِهَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا، ٢٣٣/١، برقم ٢٧٨.
- (^{٣٠}) سورة آل عمران آية (١٠٢).
- (^{٣١}) سورة المائدة آية (١٠١).
- (^{٣٢}) سورة البقرة آية (٢٨٦).
- (^{٣٣}) سورة الطور آية (١٦).
- (^{٣٤}) سورة الحجر آية (٨٨).
- (^{٣٥}) سورة إبراهيم آية (٤٢).
- (^{٣٦}) سورة التوبة آية (٦٦).
- (^{٣٧}) الأحكام للآمدي ٢٠٩/٢، وجمع الجوامع ٢٩٩/١ مع البناني، والبحر المحيط ١٥٣/٢، وشرح الكوكب المنير ٨٣/٣، وإرشاد الفحول ١٩١/١.
- (^{٣٨}) التبصرة ٩٩/١، والأحكام للآمدي ٢٠٩/٢، والإبهاج شرح المنهاج شرح المنهاج ٢٠٩/٢، والتمهيد للأسنوي ٢٩٠/١، وجمع الجوامع ٢٩٩/١ مع حاشية البناني، والبحر

٢٣٥/٢، والمصباح المنير ٤٧٢/٢، والقاموس المحيط ٦٨٨/٢، ومختار الصحاح ٢١١/١
(٧١) منهاج الوصول ٥٧/١، جمع الجوامع ١٤٦/١، تيسير التحرير ٢٣٧/٢
(٧٢) تيسير والتحرير ٢٣٧/٢
(٧٣) المستصفى ٧٦/١، والمحصل ١٤٣/١، والتمهيد ٥٩/١، والتقرير والتحبير ٥٠٦/٢، والإبهاج شرح المنهاج شرح المنهاج ٧٦/١، والتحبير شرح التحرير ١١٠٨/٢
(٧٤) وكشف الأسرار ٣٨٠/١، تيسير التحرير ٢٧٦/١، والتقرير والتحبير ٥٠٦/٢، والمستصفى ٦٤/١، والإبهاج شرح المنهاج ٦٤/١، والتمهيد ٥٩/١
(٧٥) أصول البزدوي ٥٥/١، وكشف الأسرار ٣٨٠/١
(٧٦) هو المرادوي
(٧٧) انظر التحبير شرح التحرير ١١١٠/٣ - ١١١١١، والتمهيد ٥٩/١ - ٦١
(٧٨) أصول البزدوي ٥٠/١، وتيسير التحرير ٢٧٦/١، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وتحقيق المراد ١٥٧/١
(٧٩) أصول السرخسي ٨٠/١، وتيسير التحرير ٢٧٦/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، وتحقيق المراد ١٥٧/١
(٨٠) أصول السرخسي ٨٠/١، وتيسير التحرير ٢٧٦/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، وتحقيق المراد ١٥٧/١
(٨١) أصول السرخسي ٨٠/١، وتيسير التحرير ٢٧٦/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، وتحقيق المراد ١٥٧/١
(٨٢) أصول البزدوي ٥١/١، وأصول السرخسي ٨١/١، وتيسير التحرير ٣٧٧/١، والبحر المحيط

(٥٢) التبصرة ٩٩/١، اللع في أصول الفقه ٢٤/١
(٥٣) مختار الصحاح ١٥٠/١، والقاموس المحيط ٢٩٠/١، لسان العرب ٥٠٧/٢
(٥٤) مختار الصحاح ١٥٠/١، والقاموس المحيط ٢٩٠/١، ولسان العرب ٥٠٧/٢
(٥٥) تيسير التحرير ٢٣٤/٢
(٥٦) المنهاج ٥٧/١ مع البدخشي
(٥٧) تيسير التحرير ٢٣٤/٢، والتقرير والتحبير ١٠٥/٢
(٥٨) المستصفى ٧٥/١، وكشف الأسرار ٣٧٩/١، وشرح المضد ص ٦٧، والإبهاج شرح المنهاج ٦٧/١، والبحر المحيط ٢٥١/١
(٥٩) الإبهاج شرح المنهاج ٦٧/١
(٦٠) شرح المضد ص ٦٧، ونفائس الأصول ٣٠٩/١
(٦١) المستصفى ٧٥/١، والبرهان ١٨٢/١، وكشف الأسرار ٣٧٩/١، وشرح المضد ص ٦٧، والإبهاج شرح المنهاج ٦٧/١، والبحر المحيط ٢٥١/١
(٦٢) انظر: الإبهاج شرح المنهاج ٦٧/١
(٦٣) انظر: البرهان ١٨٢/١، والبحر المحيط ٢٥١/١
(٦٤) التقرير والتحبير ١٠٥/٢، وتيسير التحرير ٢٣٤/٢
(٦٥) تيسير التحرير ٢٣٦/٢
(٦٦) تيسير التحرير ٢٣٦/٢
(٦٧) العين ٤٣٠/٧، والقاموس المحيط ١٢٤٩/١، لسان العرب ٥٦/١١، مختار الصحاح ٢٣/١، والمصباح المنير ٥٢/١
(٦٨) نهاية السؤل ٥٨/١، تيسير التحرير ٢٣٦/٢
(٦٩) تيسير التحرير ٢٣٦/٢
(٧٠) العين ٢٣١/٧، والقاموس المحيط، لسان العرب

- ١٧٠/٢، وتحقيق المراد ١٥٧/١.
- (^{٨٢}) أصول البزدوي ٥٣/١، وأصول السرخسي ٨٠/١، وتيسير التحرير ٣٧٧/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، وقواعد الأحكام في مصالح الأنعام ٢٠/٢، وتحقيق المراد ١٥٧/١.
- (^{٨٣}) أصول البزدوي ٥٣/١، وأصول السرخسي ٨٠/١، وتيسير التحرير ٣٧٧/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، وقواعد الأحكام في مصالح الأنعام ٢٠/٢، وتحقيق المراد ١٥٧/١.
- (^{٨٤}) أصول البزدوي ٥٣/١، وأصول السرخسي ٨١/١، وتيسير التحرير ٣٧٧/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، وقواعد الأحكام في مصالح الأنعام ٢٠/٢، وتحقيق المراد ١٥٧/١.
- (^{٨٥}) أصول البزدوي ٥٣/١، وأصول السرخسي ٨١/١، وتيسير التحرير ٣٧٧/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، وقواعد الأحكام في مصالح الأنعام ٢٠/٢، وتحقيق المراد ١٥٧/١.
- (^{٨٦}) أصول البزدوي ٥٣/١، وأصول السرخسي ٨١/١، وتيسير التحرير ٣٧٧/١، والبحر المحيط ١٧٠/٢، وكشف الأسرار ٣٧٧/١، وقواعد الأحكام في مصالح الأنعام ٢٠/٢، وتحقيق المراد ١٥٧/١.
- (^{٨٧}) المحصول لابن العربي ٧١/١، واللمع ٢٥/١، والتبصرة ١/١، والعدة ٤٣٢/١، والمحصل ٤٨٦/٢، والأحكام للآمدي ٢٠٩/٢، وشرح تنقيح الفصول ص ١٣٨، وشرح مختصر الروضة ٤٣٠/٢، والإبهاج شرح المنهاج ٦٩/٢ جمع الجوامع ٤٠١/١، والتمهيد ٢٩٣/١، والتحبير شرح التحرير ٢٢٨٥/٥، وإرشاد الفحول ص ٣٨٦.
- (^{٨٨}) البرهان ١٩٩/١.
- (^{٨٩}) التبصرة ١٠١/١.
- (^{٩٠}) قواطع الأدلة ١٤٠/١.
- (^{٩١}) إحكام الفصول ٢٣٤/١.
- (^{٩٢}) روضة الناظر ٢١٧/١.
- (^{٩٣}) التبصرة ١/١، والعدة ٤٣٢/١، والمحصل ١٧٠/٢، وشرح تنقيح الفصول ص ١٣٨، وشرح مختصر الروضة ٤٣٠/٢، والإبهاج شرح المنهاج ٦٩/٢ جمع الجوامع ٤٠١/١، والتمهيد ٢٩٣/١، والتحبير شرح التحرير ٢٢٨٥/٥، وإرشاد الفحول ص ٣٨٦.
- (^{٩٤}) إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{٩٥}) إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{٩٦}) إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{٩٧}) إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{٩٨}) إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{٩٩}) إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{١٠٠}) التبصرة ١٠١/١.
- (^{١٠١}) اللمع ٢٥/١.
- (^{١٠٢}) التحبير شرح التحرير ٢٢٩٢/٥.
- (^{١٠٣}) التحبير شرح التحرير ٢٢٩٣/٥.
- (^{١٠٤}) التحبير شرح التحرير ٢٢٨٩/٥، وإرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{١٠٥}) إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{١٠٦}) إرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{١٠٧}) المعتمد ١٧١/١، والمستصفى ٢٢١/١، والمحصل ٤٨٦/٢، وتيسير التحرير ٣٧٨/١، والتقريب والتحبير ٤٠٤/١، والتمهيد ٢٩٤/١، والإبهاج شرح المنهاج ٦٩/٢ وإرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{١٠٨}) المستصفى ٢٢١/١، وإرشاد الفحول ١٩٤/١.
- (^{١٠٩}) المعتمد ١٧٢/١، والتبصرة ١٠٢/١.

- (١٣٠) شرح التلويح على التوضيح ٤٠٨/١.
- (١٣١) شرح العضد على ابن الحاجب مع حاشية التفتازاني ٩٧/٢، وشرح تنقيح الفصول ص ١٧٦، ونفائس الأصول ٤/١٧١٣.
- (١٣٢) سورة يونس آية (١٤).
- (١٣٣) نفائس الأصول ٤/١٧١٣.
- (١٣٤) شرح تنقيح الفصول ١٧٥، والبحر المحيط ٢/٤٥٠، وتحقيق المراد ص ٣٨٦.
- (١٣٥) شرح مختصر الروضة ٢/٤٣٦.
- (١٣٦) أخرجه البخاري-كتاب الصوم- باب صوم يوم الفطر ٢/٧٠٢، برقم ١٨٩٠.
- (١٣٧) أخرجه البخاري-كتاب الصوم- باب صوم يوم الفطر ٢/٧٠٢، برقم ١٨٨٩.
- (١٣٨) شرح النووي على صحيح مسلم ٨/١٥، والروض المربع ١/٤٤١، والفروع ٣/٩٤، والمغني ٣/٥١، والمجموع ٦/٤٥٣، والذخير ٢/٤٩٧، ونيل الأوطار ٤/٣٥١.
- (١٣٩) المهذب ١/٢٤٤، والحاوي الكبير ٣/٤٧٧، وحاشية الدسوقي ١/٥٣٩، والذخير ٢/٤٩٧، وشرح النووي على صحيح مسلم ٨/١٥، والروض المربع ١/٤٤١، والفروع ٣/٩٤، والمغني ٣/٥١، والفروع ٣/٩٤، والمجموع ٦/٤٥٣، والذخير ٢/٤٩٧، ونيل الأوطار ٤/٣٥١.
- (١٤٠) أصول البزدوي ١/٥٠، وأصول السرخسي ١/ ٨٥ شرح التلويح على التوضيح ١/٤١٢، و تيسير التحرير ١/٣٧٨، والبحر الرائق ٢/٣١٦، والهداية شرح البداية ١/١٣١.
- (١٤١) أصول البزدوي ١/٥٠، وأصول السرخسي ١/ ٨٥، وشرح التلويح على التوضيح ١/٤١٢، والبحر الرائق ٢/٣١٦، والهداية شرح البداية ١/١٣١، و تيسير التحرير ١/٣٧٨.
- (١٤٢) المعتمد ١/١٧١، والتبصرة ١/١٠٠، والبرهان ١/٢٠٤، وإرشاد الفحول ١/١٩٤.
- (١٤٣) إرشاد الفحول ١/١٩٤.
- (١٤٤) المعتمد ١/١٧١، والبرهان ١/٢٠٤.
- (١٤٥) الملاقيح : ما في بطون الأمهات من الأبل ويطلق على جنين الناقة، والمضامين : ما في ظهور الجمال. انظر: سبل السلام ٣/٣٣.
- (١٤٦) أصول البزدوي ١/٥٠، وكشف الأسرار ١/٣٧٩، أصول السرخسي ١/٨٠، والتوضيح في حل غوامض التنقيح ١/٤٠٦، وتيسير التحرير ٢/٣٨٢.
- (١٤٧) شرح التلويح على التوضيح ١/٤٠٨.
- (١٤٨) شرح التلويح على التوضيح ١/٤٠٨، وشرح تنقيح الفصول ص ١٧٥.
- (١٤٩) تيسير التحرير ١/٣٨٣.
- (١٥٠) شرح تنقيح الفصول ص ١٧٥، نفائس الأصول ج ٤ : ١٦٩٤.
- (١٥١) شرح تنقيح الفصول ص ١٧٥، وانظر النفائس ج ٤ : ١٦٩٤.
- (١٥٢) شرح مختصر الروضة ٢ / ٤٣٩، وتحقيق المراد ١/٩٢، وجمع الجوامع ١/٤٠١، ونهاية السؤل ١/٣٠٥.
- (١٥٣) إرشاد الفحول ١/١٩٥.
- (١٥٤) المعتمد ١/١٧٤.
- (١٥٥) إرشاد الفحول ١/١٩٥.
- (١٥٦) إرشاد الفحول ١/١٩٥.
- (١٥٧) إرشاد الفحول ١/١٩٥.
- (١٥٨) التبصرة ١/١٠٢.
- (١٥٩) التبصرة ١/١٠٢.
- (١٦٠) التبصرة ١/١٠٢.
- (١٦١) إرشاد الفحول ١/١٩٥.

- (١٤٢) شرح التلويح على التوضيح ٤١٢/١، وتيسير التحرير ٣٧٨/١.
- (١٤٣) أخرجه البخاري-كتاب الصلاة - باب مسجد بيت المقدس، ٤٠٠/١، برقم ١١٣٩.
- (١٤٤) إرشاد الفحول ٢٨٩/١.
- (١٤٥) المجموع ١٦٥/٣، وروضة الناظر ٤٢/١، والمغني ٣٤٢/١، والمسودة ٧٤/١، والتعبير شرح التحرير ٩٥٤/٢، والمختصر في أصول الفقه ٦٢/١.
- (١٤٦) المحلى ٨٢/٤، والإحكام لابن حزم ٣٢٠/٣، وروضة الناظر ٤٢/١، والمغني ٣٤/١، والمسودة ٧٤/١، وشرح العمدة ١١٥/١، والتعبير شرح التحرير ٩٥٤/٢، والمختصر في أصول الفقه ٦٢/١.
- (١٤٧) الإحكام لابن حزم ٣٢٠/٣، وروضة الناظر ٤٢/١، والمغني ٣٤٢/١.
- (١٤٨) روضة الناظر ٤٣/١.
- (١٤٩) المهذب ٦٤/١، والوسيط ٤٠/٢، والمستصفى ٦٢/١، والمجموع ١٦٥/٣، وشرح التلويح على التوضيح ٤٠٩/١، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٥٣٩/١، وتيسير التحرير ٢١٩/٢، وشرح مختصر خليل ٢٢٤/١، وحاشية الدسوقي ١٨٨/١، وبيدائع الصنائع ١٣٠/٢، وشرح فتح القدير ٤١٥/١، وحاشية ابن عابدين ٢٨٠/١.
- (١٥٠) المستصفى ٦٢/١، وروضة الناظر ٤٢/١.
- (١٥١) المستصفى ٦٢/١، وروضة الناظر ٤٢/١، والمهذب ٦٤/١، وتيسير التحرير ٢١٩/٢.
- (١٥٢) الذخيرة ٤٩٧/٢.
- (١٥٣) مغني المحتاج ١٣٦/٣، والاستذكار ٢٨٢/٥، والذخيرة ١٩٩/٤، ومنح الجليل ٢٦٠/٣، والحاوي الكبير ٢٥٣/٩، والروض المربع ٦٦/٣، والكاية ٥٣/٣، والمغني ١٠٩/٧، وحاشية
- الرملي ١١٦/٣، و سبل السلام ٢٢/٣، و نيل الأوطار ٢٣٦/٦.
- (١٥٤) مغني المحتاج ١٣٦/٣، والحاوي الكبير ٢٥٣/٩، والروض المربع ٦٦/٣، والكاية ٥٣/٣، والمغني ١٠٩/٧، وحاشية الرملي ١١٦/٣، و سبل السلام ٢٢/٣، و نيل الأوطار ٢٣٦/٦.
- (١٥٥) الاستذكار ٢٨٢/٥، والذخيرة ١٩٩/٤، ومنح الجليل ٢٦٠/٣.
- (١٥٦) الاستذكار ٣٨٣/٥.
- (١٥٧) سبل السلام ٢٢/٣، و نيل الأوطار ٢٣٦/٦.
- (١٥٨) رواه مسلم- كتاب النكاح- بَابُ تَحْرِيمِ الْخَطْبَةِ عَلَى خَطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتَرَكَ، ١٠٣٢/٢، برقم ١٤١٢.
- (١٥٩) أخرجه البخاري كتاب النكاح- بَابُ لَا يَخْطُبُ عَلَى خَطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ، ١٩٧٥/٥، برقم ٤٨٤٨.
- (١٦٠) في أصل اللغة رفع الكلب رجله عند البول. الشَّغَارُ بالكسر: أن تُزَوَّجَ الرجلُ امرأةً على أن يُزَوَّجَ أخرى بغير مهر، صدَّق كل واحدة بضع (الأخرى) قيل: إنما سمي شغاراً لقبحه، تشبيهاً له ببقع الكلب حين يرفع رجله ليبول). أو كأنه قال: (لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك، وقيل: هو من شفر البلد إذ خلا، لخلوه عن الصداق) انظر: مختار الصحاح ١٤٢/١، والمغني ١٢٤/٧، ومغني المحتاج ١٤٢/٣، والذخيرة ٢٨٤/٤، ومواهب الجليل ٥١٢/٣، ومنح الجليل ٣٠٥/٣ نهاية المحتاج ٢١٥/٦.
- (١٦١) أخرجه مسلم - كتاب النكاح - بَابُ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الشَّغَارِ وَبُطْلَانِهِ، ١٠٣٤/٢، برقم ١٤١٥.
- (١٦٢) أخرجه مسلم - كتاب النكاح - بَابُ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الشَّغَارِ وَبُطْلَانِهِ، ١٠٣٤/٢، برقم ١٤١٦.

(١٣٣) الروض المربع ٤٨/٢، ومختصر الخرقى ٣٤/١، والمغني ٧١/٢، والمسودة ٧٤/١، والتحبير شرح التحرير ٩٦٦/٢، وحاشية الدسوقي ٣٨٦/١، ومنح الجليل ٤٤٩/١، ومواهب الجليل ١٨٠/٢.

(١٣٤) الوسيط ٦٣/٢، ونهاية المحتاج ٢٤٤/٢، حاشية الرملي ٢/٢، وحواشي الشرواني ٤٨٠/٢، (١٣٥) الوسيط ٦٣/٢، ونهاية المحتاج ٢٤٤/٢، حاشية الرملي ٢/٢.

(١٣٦) حاشية ابن عابدين ١٠١/٥، والبحر الرائق ١٦٨/٢، وبدائع الصنائع ٢٣٢/٥، وإختلاف الأئمة العلماء ٣٩٧/١.

(١٣٧) حاشية ابن عابدين ١٠١/٥، والبحر الرائق ١٦٨/٢، وبدائع الصنائع ٢٣٢/٥.

(١٣٨) انظر: شرح التلويح على التوضيح ٤١٣/٢.

(١٣٩) نهاية الوصول ١١٩٩/٣.

(١٤٠) التمهيد للإسنوي ٢٩٥/١.

(١٣٢) المغني ١٣٤/٧، والمحلى ٥١٤/٩، وحاشية العدوي مع مختصر خليل ٢٦٧/٣، ومغني المحتاج ١٤٢/٢، والذخير ٣٨٤/٤، ومواهب الجليل ٥١٢/٣، ومنح الجليل ٣٠٥/٣، نهاية المحتاج ٢١٥/٦.

(١٣٤) انظر: بدائع الصنائع ٢٧٨/٢، وحاشية ابن عابدين ١٠٦/٢، شرح فتح القدير ٣٣٨/٣.

(١٣٥) انظر: بدائع الصنائع ٢٧٨/٢، وحاشية ابن عابدين ١٠٦/٢، شرح فتح القدير ٣٣٨/٣.

(١٣٦) سورة الجمعة آية (٩).

(١٣٧) الروض المربع ٤٨/٢، ومختصر الخرقى ٣٤/١، والمغني ٧١/٢، والمسودة ٧٤/١، وشرح منتهى الإرادات ٢ / ٢٢، والتحبير شرح التحرير ٩٦٦/٢، وحاشية الدسوقي ٣٨٦/١، ومنح الجليل ٤٤٩/١، ومواهب الجليل ١٨٠/٢، والوسيط ٦٣/٢، ونهاية المحتاج ٢٤٤/٢، وحاشية الرملي ٢/٢، وإختلاف الأئمة العلماء ٣٩٧/١.

(١٣٨) فتح القدير ٨٦/ ٢، وحاشية ابن عابدين ١٠١/٥.

(١٣٩) فتح القدير ٨٦/ ٢، وحاشية ابن عابدين ١٠١/٥.

(١٤٠) المحلى ٢٦/٥.

(١٣١) الروض المربع ٤٨/٢، ومختصر الخرقى ٣٤/١، والمغني ٧١/٢، والمسودة ٧٤/١، وشرح منتهى الإرادات ٢ / ٢٢، والتحبير شرح التحرير ٩٦٦/٢، وحاشية الدسوقي ٣٨٦/١، ومنح الجليل ٤٤٩/١، ومواهب الجليل ١٨٠/٢، وإختلاف الأئمة العلماء ٣٩٧/١.

(١٣٢) المغني ٧١/٢، ومواهب الجليل ١٨٠/٢، المحلى ٢٦/٥.